اسم المصدر: الاقتصادية

التاريـــخ: 02-09-2009 رقم العـدد: 5805 رقم الصفحة: 2 مسلسـل: 8 رقم القصاصة: 1

أعرب عن تقديره للجهود الكبيرة لرجال الأمن في التصدي لذوي الفكر الضال .. مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين:

المملكة ماضية في وقوفها في وجه الإرهاب واستئصال شأفة الفئة الضالة

خادم الحرمين الشريفين خلال ترؤسه جلسة مجلس الوزراء في جدة البارحة الأولى.

واس

إضافة الفقرة (ب) إلى المادة (25) من نظام السجن والتوقيف

استمرار السماح للجزارين والعمالة المساندة والأطباء البيطريين الذين يستقدمهم البنك الإسلامي للتنمية بالحج

الموافقة على اتفاقية تعاون علمي وتقني بين المملكة وأمريكا

اسم المصدر: الاقتصادية

التاريخ: 02-09-2009 رقم العدد: 5805 رقم الصفحة: 2 مسلسل: 8 رقم القصاصة: 2

«الاقتصادية، من جدة

أعرب مجلس الوزراء خلال جلسته التي عقدها البارحة الأولى في جدة عن تهانيه لخادم الحرمين الشريفين، والأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، والأمير نايف بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية بسلامة الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية، من المحاولة الإجرامية الآثمة التي تعرض لها في منزله، خلال استقباله المهنئين بشهر رمضان المبارك .

وقال الدكتور عبد العزيز بن محيي الدين خوجة وزير الثقافة والإعلام: «إن المجلس عبر عن شكره وتقديره للزيارة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - فور وقوع الحادث للأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز التي كانت وساماً على صدره وطمأنت الجميع على صحته .

وأوضح أن المجلس أعرب عن تقديره للجهود الكبيرة والمستمرة، التي يقوم بها رجال الأمن البواسل في وزارة الداخلية بتوجيهات من خادم الحرمين الشريفين لسمو النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ، في التصدي لذوي الفكر الضال والفئة المنحرفة الخارجة عن دينها وأمتها ونجاحهم المشهود بحمد الله في ضرباتهم الاستباقية لتلك الفئة، والعمل دائماً بعين يقظة ومتابعة مستمرة لإفشال مخططاتهم وأعمالهم الإرهابية، مشدداً على أن المملكة العربية السعودية ماضية بعون الله وتوفيقه ؛ في كل أجهزتها وقطاعاتها الأمنية وبتكاتف من شعبها النبيل في وقوفها في وجه الإرهاب وأربابه واستئصال شأفة تلك الفئات الضالة وتجفيف منابعه، كما ثمن ما أعرب عنه المواطنون في كل أنحاء المملكة من وقوف مع قيادتهم في وجه الإرهاب ورفضهم لكل عمل يمس أمن واستقرار وسلامة الوطن والمواطن.

ووافق مجلس الوزراء على اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المعتمدة من المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الـ29 التي عقدت في مسقط يومي (1) و (2) /1/1430هـ الموافق (29) و (30) / 12 / 2008م بالصيغة المرفقة بالقرار.

كما قرر مجلس الوزراء الموافقة على إضافة الفقرة (ب) إلى المادة (25) من نظام السجن والتوقيف الصادرة بالمرسوم الملكي رقم (م/31) وتاريخ 1398/6/21هـ لتكون المادة بالنص الآتي:

أ - يجوز لوزير الداخلية أن يقرر الإفراج تحت شرط عن أي محكوم عليه بعقوبة السجن إذا أمضى في السجن ثلاثة أرباع مدة العقوبة وكان سلوكه أثناء وجوده في السجن يدعو إلى الثقة بتقويم نفسه وذلك ما لم يكن في الإفراج عنه خطر على الأمن العام،ويجب ألا تقل المدة التي أمضاها المفرج عنه تحت شرط في السجن عن تسعة أشهر، ولا يجوز منح الإفراج تحت شرط إلا إذا وفى المحكوم عليه بجميع الالتزامات المالية المترتبة على الجريمة التي حكم عليه من أجلها .

ويحدد قرار الإفراج تحت شرط الواجبات التي تفرض على المفرج عنه من حيث إقامته وطريقة تعيشه وضمان حسن سيرته وسلوكه، فإذا ثبت وقوع ما يدل على سوء سلوكه جاز لوزير الداخلية إصدار قرار بإعادته إلى السجن لإتمام المدة المحكوم بها عليه.

ب - يجوز لوزير الداخلية أن يقرر مدة عفو إضافية في حدود خمسة عشر في المائة (15 في المائة) من مدة محكومية السجين الذي يجتاز برامج التعليم أو التدريب المهني بعد التحاقه بها ومواظبته عليها في السجن ، إذا كان سلوكه أثناء إمضائه لمحكوميته يدعو إلى الثقة بتقويم نفسه، ولم يكن في الإفراج عنه خطر على الأمن العام ، وتحدد اللائحة الآلية المناسبة للتنفيذ .وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك.

وفي شأن آخر أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مجمل المشاورات والمباحثات والاتصالات التي جرت خلال الأيام الماضية ، مع بعض قادة الدول ومبعوثيهم حول مختلف القضايا في المنطقة والعالم.

كما أحاط - حفظه الله - المجلس بنتائج لقائه الملك عبد الله الثاني بن الحسين ملك الأردن التي تطرقت إلى مستجدات الأحداث في المنطقة وخاصة القضية الفلسطينية، إلى جانب سبل دعم وتعزيز علاقات الأخوة بين المملكة والأردن،بما ينعكس بمزيد من الخير والنفع للبلدين الشقيقين وشعبيهما ، وكذا الرسالة التي تسلمها من الرئيس آصف علي زرداري رئيس باكستان.

وأبان وزير الثقافة والإعلام أن المجلس استمع وبتوجيه كريم إلى ملخص من وزير المالية عن التقرير السنوي الـ 45 لمؤسسة النقد العربي السعودي الذي يتناول أحدث التطورات الاقتصادية في المملكة ، ويوضح مواصلة النمو القوي للاقتصاد الوطني في عام 2008م للعام السادس على التوالي وتراجع معدل التضخم السنوي من أعلى نقطة وصل إليها وهي 11,1 في المائة في تموز (يوليو) 2008م إلى 4,2 في المائة في تموز (يوليو) 2009م .

وأشار وزير الثقافة والإعلام إلى أن المجلس وافق بعد الاطلاع على ما رفعه النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رئيس لجنة الحج العليا في شأن دراسة موضوع السماح للجزارين والعمالة المساندة والأطباء البيطريين - الذين يستقدمهم البنك الإسلامي للتنمية - بالحج بعد دخولهم المملكة، وافق على استمرار السماح لفئات العمالة المشار إليها أعلاه التي يستقدمها البنك الإسلامي للتنمية بأداء فريضة الحج وفقاً للضوابط والأساليب المعمول بها في مشروع المملكة للإفادة من لحوم الهدي والأضاحي .

ووافق مجلس الوزراء بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (40/61) وتاريخ 1430/7/20هـ، على اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المعتمدة من المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الـ 29 التي عقدت في مسقط يومي (1) و(2) /1/1430هـ الموافق (29) و(30) / 12 / 2008م بالصيغة المرفقة. كما وافق المجلس بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (28/36)وتاريخ 1430/6/8هـ على اتفاقية تعاون علمي وتقني بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية الموقع عليها في مدينة الرياض بتاريخ 1429/12/4هـ الموافق 2008/12/2م وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار . وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

وقرر مجلس الوزراء بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (22/25) وتاريخ 1430/5/16هـ الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون بين وزارة التجارة والصناعة في المملكة العربية السعودية ووزارة الأعمال والتجارة في دولة قطر الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ 1429/12/18هـ الموافق 2008/12/16م، وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار .وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ووافق مجلس الوزراء على تعيين عثمان بن عبد الله بن عبد المحسن الثابت على وظيفة (مستشار تعليمي) بالمرتبة الـ 15 في وزارة التعليم العالي، تعيين ناصر بن عايض بن مطلق الجعيد على وظيفة (وزير مفوض) في وزارة الخارجية، تعيين سمير بن محمود بن مدني عقاد على وظيفة (وزير مفوض) في وزارة الخارجية، تعيين طلال بن محمد بن صبري عبد السلام على وظيفة (وزير مفوض) في وزارة الخارجية، وتعيين فيصل بن حامد بن أحمد معلا على وظيفة (وزير مفوض) في وزارة الخارجية.